

تحليل جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر وفق مؤشر سهولة أداء الاعمال خلال
الفترة 2010-2020

**Analysis of Algeria's Attractiveness to Foreign Direct Investment
According to the Ease of Doing Business Index During the Period
2010-2020**

الفضه عبد المجيد¹، حدادي عبد الغني^{*2}

¹ طالب دكتوراه، جامعة احمد درايعة ادرار، الجزائر elfo.abdelmadjid@univ-adrar.edu.dz

² جامعة ادرار، أستاذ محاضر أ haddadi.abdelghani@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/17 تاريخ القبول: 2023 /10/04 تاريخ النشر: 2023 /12/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر وذلك من خلال مؤشر سهولة أداء الاعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا السياق تتناول هذه الورقة البحثية نظرة عامة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وعن مناخ الاعمال واهم مؤشرات وسترکز على مؤشر سهولة أداء الاعمال والمؤشرات الفرعية له وكذا حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2010-2020 وذلك بالاعتماد على تقارير البنك الدولي والمنظمة العربية لضمان الاستثمار في هذا المجال. كما سنحاول الوقوف على أسباب تقدم او تأخر الجزائر في هذا المؤشر ومؤشرات الفرعية خلال سنوات الدراسة. وخلصت الدراسة الى ان الجزائر تحتل مراتب متأخرة في المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال وفي معظم المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر وهو ما انعكس سلبا على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر. كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ جاذبية الاستثمار؛ سهولة أداء الاعمال؛ مؤشرات سهولة أداء الاعمال؛ الجزائر.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of the business climate in Algeria through the ease of doing business index and its role in

* المؤلف المرسل

attracting foreign direct investment. In this context, this research paper deals with a general overview of foreign direct investment, the business climate, and its most important indicators, and will focus on the ease of doing business index and the sub-indices. It, as well as the volume of foreign direct investment flows coming into Algeria during the period 2010-2020, based on reports from the World Bank and the Arab Organization for Investment Guarantee in this field. We will also try to find out the reasons for Algeria's progress or lag in this indicator and its sub-indices during the years of study.

The study concluded that Algeria ranks low in the general index of ease of doing business and in most of the sub-indices of this index, which has had a negative impact on its attractiveness for foreign direct investment.

Keywords: Foreign Direct Investment; Investment Attractiveness; Ease of doing business; Ease of doing business indicators; Algeria.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل وعنصرا مهما من عناصر المنافسة بين مختلف دول العالم بحيث تسعى مختلف الدول الى استمالة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال منح العديد من التحفيزات وتسهيل الإجراءات وسن القوانين التي تساهم في اصلاح مناخ الاعمال وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار بغرض جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من إيجابيات عديدة في مختلف المجالات كخلق مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات وتشجيع الاستثمار المحلي. ومن جهة أخرى يلجا أغلب المستثمرون في اختياراتهم لمواطن استثماراتهم الى تقارير وتصنيفات المؤسسات والمنظمات الدولية المختصة في تصنيف وترتيب الدول التي تعتمد على عدة مؤشرات مختلفة تساعدها على تقييم بيئة ومناخ الاعمال، ويعتبر مؤشر سهولة أداء الاعمال الذي هو موضوع دراستنا اهم هذه المؤشرات كونه مؤشر مركب من مجموعة من المؤشرات الفرعية المهمة.

والجزائر كغيرها من الدول أدركت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك لجأت الى اتخاذ حزمة من الإصلاحات والقوانين والنصوص التشريعية المنظمة للاستثمار بغرض التغلب على النقائص وتبسيط الإجراءات لتحسين مناخ اعمالها وتحسين ترتيبها في مؤشرات مناخ الاعمال ومؤشر سهولة أداء الاعمال حتى تتمكن من زيادة جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

الاشكالية: ومما سبق فإن اشكالية بحثنا تتمثل فيما يلي: ما مدى جاذبية مناخ الاعمال الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمؤشر سهولة أداء الاعمال؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار؟
- 2- ما المقصود بمناخ الاعمال وما هي اهم مؤشرات؟
- 3- ما المقصود بمؤشر سهولة أداء الاعمال وما هي اهم مؤشرات الفرعية؟
- 4- ما هو ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال والمؤشرات الفرعية له خلال الفترة 2010-2020؟
- 5- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 2010-2020؟

واهم الفرضيات التي يمكن طرحها هي:

- تعاني الجزائر من نقص كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الاعمال له دور كبير في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الاعمال ليس له أي دور في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

اهداف الدراسة تتمثل فيما يلي:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مؤشر سهولة الاعمال في الجزائر ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في دراسة مؤشر سهولة أداء الاعمال في الجزائر ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2020

سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمؤشر سهولة أداء الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتحليلها.
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله:

سنحاول في هذا المطلب التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم تعاريفه واشكاله
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي:

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيضة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية. (سليمان ، 2009، صفحة 23)

هو استثمار طويل الاجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد اخر وهنا يمارس المستثمر الأجنبي درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع المقام في بلد اخر غير بلده الام. (دريد، 2016، صفحة 21)

تعريف صندوق النقد الدولي: الاستثمار المباشر يعكس المصلحة الدائمة لكيان مقيم في اقتصاد ما . أي المستثمر المباشر . في أحد الكيانات المقيمة في اقتصاد آخر . أي مؤسسة الاستثمار المباشر . وتنطوي المصلحة الدائمة على درجة كبيرة من النفوذ يتمتع بها المستثمر في إدارة المؤسسة . وطبقا لما ورد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، يمكن افتراض تحقق المصلحة الدائمة إذا كان المستثمر المباشر يملك 10 % على الأقل من الأسهم العادية أو القوة التصويتية أو ما يعادل ذلك في مؤسسة الاستثمار المباشر . (صندوق النقد الدولي، 2002، صفحة 12)

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD: الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر.

وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل. (UNCTAD, 2009, p. 243)

ويعرف البنك الدولي (World Bank) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه صافي تدفقات الاستثمار للحصول على مصلحة إدارية دائمة (10 في المائة أو أكثر من أسهم التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر وهو استثمار يتم إجراؤه للحصول على مصلحة إدارية دائمة (عادةً ما تكون 10 في المائة من الأسهم التي لها حق التصويت) في مؤسسة تعمل في بلد غير بلد المستثمر (المحدد وفقاً للإقامة)، ويكون غرض المستثمر هو صوت فعال في إدارة المؤسسة. (البنك العالمي، 2023)

تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هو "تملك الأجنبي عددا من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات." (محمد عبد العزيز عبد الله عبد، 2005، الصفحات 16-17)

2. تعريف مناخ الاستثمار: هو مجمل الأوضاع والظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح مشروع استثماري في دولة ما، سواء كانت أوضاع وظروف سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، مؤسسية وقانونية، وتعد عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال. (الشرقاوي، 2016، صفحة 233)

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال مختلفة ومتنوعة، بحسب المعيار المتبع في التقسيم من بينها:

1- حسب الغرض: يلجأ المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في الخارج للبحث عن عدة أغراض أهمها:

1-1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: بحيث تقوم العديد من الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول النامية لاحتوائها على موارد طبيعية خاصة في مجال البترول والغاز والصناعات الاستخراجية (الاسراج، 2005، صفحة 12)، ويحتاج هذا النوع من الاستثمارات بنية تحتية جيدة للنقل وأنظمة قانونية ومؤسسية ملائمة. (Buxheli.B, 2010, pp. 13-14)



1-2- الاستثمار الباحث عن الأسواق: يسعى هذا النوع من الاستثمارات وراء السوق ووفوراتها كمتوسط دخل الفرد وحجم السوق ومناطق التجارة الحرة وقد ساد هذا النوع من الاستثمارات في ستينات وسبعينات القرن الماضي اثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. (حمزة، 2011، صفحة 74)

1-3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: الغرض من هذه الاستثمارات تخفيض تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، ويتم غالبا في الدول المتقدمة ويأخذ عدة اشكال كتحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة الايدي العاملة الى الدولة المضيفة لتقوم به شركات وطنية عن طريق تعاقد ثنائي، مما يسمح للشركة الوطنية الولوج الى الأسواق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول اليها بمفردها. (الاسرج، 2005، الصفحات 74-75)

1-4- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمارات عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بعمليات تملك او شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية من البلد المصدر للاستثمار، (الاسرج، 2005، صفحة 75) ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات من الطرق المفضلة للشركات حتى تمتلك مزايا تنافسية. (Buxheli.B, 2010, pp. 13-14)

2- حسب الملكية: للاستثمار الأجنبي المباشر اشكال مختلفة ومتنوعة حسب ملكية الاستثمار ومدى مشاركة الطرف الأجنبي فيها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1-2- الاستثمار المشترك: هو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين او أكثر من بلدين مختلفين او أكثر وذلك من خلال شراكة دولية في شكل مشروعات اقتصادية تدرج ضمنها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية، تتم في دولة اجنبية تسمى الدولة المضيفة وبمشاركتها. (الحسن، 2014، صفحة 22)

2-2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: هو سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة كاملة على النشاط الإنتاجي او الخدماتي بحيث تقوم بإنشاء فروع للإنتاج او التسويق في السوق المضيفة، ويعد هذا النوع من الاستثمارات هو النوع المفضل للشركات المتعددة الجنسيات، وغير مفضل للدول المضيفة، وأصبحت الدول المضيفة تسمح للشركات المتعددة

الجسديات بالتملك الكلي للمشروع الاستثماري كوسيلة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها في ظل المنافسة الكبيرة بين الدول لجاذبية هذا النوع من الاستثمارات رغم السلبيات العديدة التي تعترضها. (Roger, 1984, p. 65)

2-3- الاستثمار في مشروعات او عمليات التجميع: هو عبارة عن اتفاق مبرم بين طرفين أحدهما أجنبي والأخر وطني (عام او خاص) يقوم بموجبه الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين (مثل السيارة او التلفاز) ليقوم بتجميعها واخراجها في شكل منتج نهائي جاهز للاستعمال. (ابوقحف، 2001، صفحة 489)

2-4- الاستثمار في المناطق الحرة: يمكن تعريف المنطقة الحرة بانها تلك المنطقة الواقعة داخل الحدود الإقليمية للدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم او تعريفات جمركية، وتقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليها وإعادة تصديرها في شكل منتجات، والغرض من انشاء المناطق الحرة هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنح حرية أكبر للتملك وتحويل الأرباح الى خارج الدولة المضيفة. (الحسن، 2014، الصفحات 27-28)

المطلب الثاني: مناخ الاعمال واهم مؤثراته:

الفرع الأول: تعريف مناخ الاعمال وعلاقته بمناخ الاستثمار:

1- تعريف مناخ الاعمال: يعرفه البنك العالمي بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تشكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق امام المنافسة. (البنك العالمي، مناخ استثماري افضل للجميع، 2005، صفحة 02)

وتعرفه المنظمة العربية لضمان الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير الا انه يمكن حصرها في عناصر محددة يمكن ان تعطي اهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يمكن ان يبنى عليها قراره الاستثماري. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1993، صفحة 59)

وانطلاقاً مما سبق يمكننا إعطاء تعريف شامل لمناخ الاعمال وهو:

مناخ الاعمال هو عبارة عن مجموع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية السائدة في دولة ما والتي تؤثر على المستثمر باتخاذ قرار الاستثمار او الامتناع عنه في هذه الدولة، اي تعمل هذه الأوضاع والظروف على جاذبية او طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البيئة السائدة فيها.

2- **علاقة مناخ الاعمال بمناخ الاستثمار:** يعتبر مناخ الاعمال مصطلح أكثر حداثة وشمولية من مناخ الاستثمار، فمناخ الاستثمار يهتم فقط بتوفير الشروط والظروف الملائمة لجذب المستثمرين ومنحهم الامتيازات والتسهيلات التي من شأنها تحفيزهم وتشجيعهم على توظيف اموالهم، وذلك من خلال قوانين الاستثمار، وهدف مناخ الاستثمار هو جعل البلد جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفق رؤوس الأموال، بينما مناخ الاعمال يشمل إضافة الى ذلك جميع الشروط المسهلة والمعركة للنشاط الاستثماري من انشاء المشروع الى غاية تصفيته والتي تجعل من مناخ الاعمال مناخا ملائما وإيجابيا او مناخا يتسم بالرداءة وعدم الملائمة، وهدف مناخ الاعمال هو خلق بيئة تجارية مناسبة ومساعدة على تطوير ونمو الشركات وتعزيز الاقتصاد المحلي. (والع سهولة، 2010، الصفحات 12-13)

بمعنى ان مناخ الاعمال يركز على بيئة الاعمال بشكل عام ومتطلبات النجاح فيها، اما مناخ الاستثمار فهو يركز على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى البلد وتوفير الشروط والظروف المناسبة لزيادتها.

الفرع الثاني: مؤشرات مناخ الاعمال: هناك عدة مؤشرات لقياس جودة مناخ الاعمال تصدر من عدة هيئات ومؤسسات دولية متخصصة في ذلك أهمها:

1- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** هو عبارة عن مؤشر سنوي يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال منذ سنة 1995 يهتم بقياس تدخل الحكومة في الاقتصاد والتضييق الذي تمارسه على الحريات الاقتصادية لأفراد المجتمع وذلك من خلال عدة مؤشرات فرعية ويغطي هذا المؤشر 186 دولة. (طير، قويدري، و بولرياح، 2017، صفحة 158)

2- مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية: هو عبارة عن مؤشر يصدر عن الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (كوفاس) التي تقوم بإصدار تقارير للمخاطر القطرية ل 160 دولة ويشمل هذا التقرير مجموعة من المؤشرات الأساسية هي: استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، المخاطر المالية للدولة، المخاطر السياسية، مخاطر بيئة الاعمال، متوسط قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وحسب هذا المؤشر يتم تصنيف الدول حسب درجة المخاطر الى ما يلي: A1 مخاطر ضعيفة جدا، A2 مخاطر ضعيفة، A3 مخاطر مرضية، A4 مخاطر معقولة، B مخاطر مرتفعة نسبيا، C مخاطر مرتفعة، D مخاطر مرتفعة جدا، E مخاطر كبيرة. (بضياف و براهمية، 2019، صفحة 788)

3- مؤشر التنافسية العالمي: هو عبارة عن مؤشر مركب يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا منذ سنة 1979 ويشمل ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية وهي مؤشر المتطلبات الأساسية، ومؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني، ويغطي ما بين 140 الى 149 دولة في العالم. (طير، قويدري، و بولرياح، 2017، صفحة 159)

4- مؤشر الشفافية (مدركات الفساد): هو مؤشر يصدر عن منظمة الشفافية الدولية منذ سنة 1995 ويقيس الجهود المبذولة لتحسين الممارسات الإدارية وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، ويحاول تحديد مدى نفشي الفساد وتأثيره في مناخ الاستثمار، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و100 بحيث يعني 0 درجة فساد عالية و100 درجة شفافية عالية. (خيارى زهية، 2019، صفحة 295)

5- مؤشر سهولة الاعمال: وهو موضوع دراستنا وسنتطرق له بالتفصيل.

المطلب الثالث: مؤشر سهولة الاعمال وتقسيماته:

هو عبارة عن مؤشر مركب من مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تحدد سهولة ممارسة الاعمال من خلال التحفيزات الممنوحة والعوائق التي تعيق الاستثمار الاجنبي وذلك من بداية تأسيس المشروع الى غاية تصفيته، ويصدر هذا المؤشر عن مجموعة البنك الدولي منذ سنة 2003 من خلال تقرير سنوي لممارسة الاعمال لحوالي 190 دولة من بينها 22 دولة عربية، وتعمل الحكومات على تسهيل الإجراءات لممارسة الاعمال بغرض تحسين تصنيفها بهذا المؤشر بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يعتبر مؤشر مهم يعتمد عليه المستثمرون من اجل انجاز مشاريعهم الاستثمارية

من خلال مراقبتهم لتصنيف الدول في اهم المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الاعمال قبل اتخاذ قرار إقامة مشروع استثماري في بلد معين. ويتكون من عشر مؤشرات فرعية هي:

1- **مؤشر بدء المشروع**: يتضمن عدد الإجراءات والوقت الرسمي والتكلفة الرسمية التي يجب ان تتحملها الشركة الناشئة قبل ان تتمكن من العمل بشكل قانوني كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني، بالإضافة الى الحد الأدنى لراس المال القانوني لتأسيس الشركة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 22)

وتعد عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة اول خطوة يقوم بها المستثمر عند اتخاذه قرار الاستثمار. في حالة ارتفاع قيمة هذا المؤشر تزداد صعوبة بدء وتأسيس الاعمال مما يعني ان المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية. ويشير ذلك الى ان عددا قليلا من المستثمرين سوف يتمكنون من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014، صفحة 14)

2- **مؤشر التعامل مع تراخيص البناء**: يتضمن هذا المؤشر جميع الإجراءات المطلوبة للحصول على رخصة البناء وكذا الوقت والتكلفة اللازمة لذلك. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 22)

كما يشمل جميع المعايينات الضرورية لتوصيل الخدمات الأساسية من كهرباء وغاز وصرف صحي وخط الهاتف، ويستخدم في هذه العملية قانون البناء واللوائح المنظمة لذلك إضافة الى جداول الرسوم التي تعد المصدر الأساسي لحساب التكاليف. (محبوب فاطمة، صفحة 320)

ومن خلال هذا المؤشر يمكن للمستثمر معرفة مدى مرونة وسهولة استخراج تراخيص البناء من اجل قيامه بتشديد مبنى تجاري لممارسة نشاطه وذلك من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لاستصدارها والمدة الزمنية المستغرقة بالإضافة الى التكاليف اللازمة للحصول على هذه التراخيص (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014، صفحة 15)

3- مؤشر توصيل الكهرباء: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتوصيل الكهرباء للمشروع الاستثماري بالإضافة الى الوقت والتكلفة اللازمة للربط بالتيار الكهربائي. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 22)

ويعد توصيل الكهرباء من اهم الخدمات الضرورية للمشاريع الاستثمارية على غرار باقي متطلبات البنى التحتية من ماء وصرف صحي وطرق وشبكات اتصال والتي لا يمكن الاستغناء عنها ولا بد من توافرها لممارسة أي نشاط والاستمرار فيه، ويقيس هذا المؤشر مدى سهولة حصول المستثمرين على الكهرباء وكذا مدى مرونة او تعقيد إجراءات توصيل التيار الكهربائي. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014، صفحة 16)

4- مؤشر تسجيل الملكية: يتضمن جميع الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لتسجيل او نقل الملكية لأصل عقاري. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 22)

ويعتبر تسجيل الملكية العقارية مؤشرا من المؤشرات المهمة للمستثمر باعتبار ان العقارات تمثل بين نصف الى ثلاثة ارباع الثروة في معظم اقتصادات العالم، كما انها مهمة لتسهيل حصول المستثمر على التمويل من المصارف للقيام بمشروعه باعتبارها ضمانا وتفضل المصارف حيازتها نظرا لصعوبة نقلها او اخفائها كضمانات مقابل منح القروض، كما ان قيم الأراضي واستثماراتها تتأثر إيجابيا بتسجيل الملكية العقارية. ويرصد هذا المؤشر الإجراءات الإدارية والنصوص القانونية المنظمة لعملية تسجيل او نقل ملكية الأصول العقارية، أي التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية لقيام منشآت الاعمال بشراء قطعة ارض ومبنى لنقل سند الملكية حتى يتسنى للمنشأة التصرف فيه لتوسيع أنشطتها وكضمان للحصول على قروض، او يبعه الى منشأة اعمال أخرى. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014، صفحة 17)

5- مؤشر الحصول على الائتمان: يقيس هذا المؤشر قوة أنظمة التقرير الائتماني ومدى فعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والافلاس. (بكاتاش و بوعزارة ، 2020، صفحة 332)

ويقيس هذا المؤشر الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين في المعاملات من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل عموما في المعلومات الائتمانية وسهولة الوصول إليها والإطار القانوني لجمع واستخدام المعلومات الائتمانية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 22)

ويمثل الحصول على الائتمان المصرفي عنصر رئيسي لتأسيس مشروع ما وتمويله خصوصا في ظل غياب أسواق المال أو عدم كفاءتها في توفير التمويل اللازم للقيام بالاستثمارات المختلفة. ويقيس هذا المؤشر مدى سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع الاستثمارية، كلما ارتفعت قيمة المؤشرات الفرعية فهذا دليل على وضع أفضل، والدرجة 0 في المؤشرين الأخيرين تعني ان الدولة لا تتوافر لديها هذه النوعية من مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية سواء كانت خاصة أو عامة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، 2012، صفحة 14)

6- مؤشر حماية مستثمري الأقلية: يقيس حماية صغار المستثمرين من تضارب المصالح من خلال تزويدهم بالمعلومات، مسؤولية الإداريين وفعالية المتابعة من قبل المالكين أو المساهمين. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 22)

ويقيس هذا المؤشر مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجلس الإدارة بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية ويقوم هذا المؤشر على ثلاثة مقومات لحماية المستثمرين، وهي: شفافية صفقات الأطراف ذات العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمل المسؤولية عن الترحيح (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى)

وتستند هذه البيانات الى لوائح وقواعد هيئات الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة، وقد تم الاعتماد على هذه البيانات بناء على استقصاء شمل محامين

متخصصين في قوانين الشركات في مختلف الدول التي يغطيها المؤشر. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، 2012، صفحة 15)

7- مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر حجم العبء الضريبي وكذا مختلف الاشتراكات السنوية الإلزامية التي تتحملها الشركة نسبة للأرباح المحققة بالإضافة الى الوقت المستغرق للامتثال لهذه الإجراءات. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 22)

وهو مؤشر يستعرض التغييرات والإصلاحات التي تقوم بها كل دولة في مجال الضرائب تم استحدثائه سنة 2006 لقياس مدى مرونة او جهود السياسة الضريبية وأنظمة تحصيل الضرائب المفروضة وذلك من خلال تقييم المعدلات المفروضة واليات السداد. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014، صفحة 20)

8- مؤشر التجارة عبر الحدود: يتضمن هذا المؤشر جميع الإجراءات اللازمة للقيام بعملية التصدير والاستيراد وكذا الوقت والتكلفة اللازمة لذلك. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 22)

وهو مؤشر فرعي لبيئة أداء الاعمال يركز على تفاصيل جميع تكاليف التبادل التجاري الدولي أي تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير لشحنة من البضائع وعدد الإجراءات اللازمة للعملية والفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية من الاتفاق الى غاية تسليم الشحنة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014، صفحة 21)

9- مؤشر انفاذ العقود: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لحل نزاع تجاري إضافة الى جودة العمليات القضائية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 22)

ويعتبر النظام القضائي الكفاء في التعامل مع الشركات المتعثرة عاملا مهما لجذب الاستثمار واصحاب الشركات الجدد من اجل بدء وممارسة نشاطهم وتنميته. فارتفاع معدلات استرداد الالتزامات في حالة التعثر يجعل المصارف تكون أكثر استعدادا وجاهزية لمنح التمويل اللازم للمستثمرين. ويقيس هذا المؤشر مدى مرونة او جهود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية

للفصل في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها لتحويل مديونية تأخر سدادها وكذا عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحويل هذا الدين منذ تاريخ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تحويل هذا الدين فعليا. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2014، صفحة 22)

10- **مؤشر التعامل مع حالات الاعسار:** يقيس هذا المؤشر معدل التغطية (معدل استرداد الدائنين) والوقت والتكلفة اللازمة لتصفية المشروع وإعلان الإفلاس. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022، صفحة 22)

وتعتبر الحرية في الخروج من المشروع او النشاط في حال الفشل عاملا مساعدا على توظيف الأموال واستثمارها وذلك من خلال وجود نظام قضائي فعال ومرن، ويركز هذا المؤشر على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الاعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات اعلان الإفلاس وتصفية النشاط التجاري واغلاقه. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، 2012، صفحة 19)

وكلما ارتفعت قيمة كل من مؤشري الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإغلاق الاعمال يعني ذلك عدم جودة التشريعات المعمول بها وكثرة الإجراءات وتعقيدها واستفحال البيروقراطية.

المطلب الثالث: واقع مؤشر سهولة أداء الاعمال في الجزائر ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

سوف نحاول في هذا المحور ان نتطرق الى ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الاعمال ومؤشراته الفرعية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر.

الفرع الأول: واقع مؤشر سهولة أداء الاعمال في الجزائر

يشير مؤشر سهولة أداء الاعمال في الجزائر الى ترتيبها عالميا في هذا المؤشر من خلال ترتيبها على مستوى المؤشرات العشر الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وقد تم دخول الجزائر الى هذا المؤشر سنة 2005.

الجدول 1: ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة ممارسة الاعمال والمؤشرات الفرعية له خلال الفترة

2020-2010

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
152	150	145	142	145	141	139	156	155	150	148	م 01
121	117	146	130	122	127	122	138	137	117	110	م 02
102	96	120	118	130	147	150	165	161	165	/	م 03
165	165	163	162	163	157	156	172	172	165	160	م 04
181	180	177	175	174	171	169	129	152	139	135	م 05
179	179	170	173	174	132	123	82	79	74	73	م 06
158	156	157	155	169	176	174	170	165	162	168	م 07
172	173	181	178	176	131	131	129	128	123	122	م 08
113	112	103	102	106	120	120	126	125	123	123	م 09
81	77	71	74	73	97	94	62	60	52	51	م 10
157	157	166	156	163	154	147	152	150	143	136	المؤشر العام

م 01 إلى م 10 هي أرقام المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر المؤشر العام لسهولة ممارسة الاعمال

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سنوات مختلفة للبنك العالمي متوفرة على الموقع

www.doingbusiness.org، وتقارير سنوات مختلفة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار متوفرة على

الموقع <https://www.dhaman.net/ar/corporate-publications/#annual-report>

والشكل التالي يوضح المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2020-2010

الشكل 1: المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2010-2020



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل يتضح لنا ان الجزائر تحتل مراتب جد متأخرة في سهولة أداء الاعمال وهو ما يؤثر على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث جاءت في المرتبة 134 عالميا من أصل 183 دولة والمرتبة 13 عربيا سنة 2009 وتراجعت مرتبتين في التصنيف العالمي سنة 2010 لتحتل المرتبة 136 عالميا، و بدأت في التراجع عاما بعد عام لتبلغ المرتبة 152 عالميا سنة 2013 ثم تحسنت قليلا سنة 2014 لتحتل المرتبة 147 عالميا لتعود الى التراجع مجددا من سنة 2015 الى سنة 2018، بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع مداخيل الدولة والتي اثرت على الأوضاع الاقتصادية في معظم الدول العربية، حيث بلغت المرتبة 166 عالميا متراجعة عشرة مراتب عن سنة 2017 لتحسن قليلا في السنتين الموالتين وتتقدم بتسعة مراتب اي المرتبة 157 عالميا في سنتي 2019 و 2020.

ويرجع سبب تأخرها في المؤشر العام لسهولة الاعمال الى تأخرها في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر وهو ما يؤثر سلبا على جاذبيتها للاستثمار.

ومن خلال ملاحظة المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الاعمال في الجزائر المبينة في الجدول يتضح لنا:

مؤشر بدء المشروع: من خلال الجدول يتضح لنا ان الجزائر تحتل مراتب متأخرة في هذا المؤشر حيث لم تنزل تحت المرتبة 139 عالميا خلال الفترة بين 2010 و2020 حيث احتلت المرتبة 140 سنة 2010 ثم بدأت بعدها بالتراجع عام بعد عام الى ان بلغت المرتبة 156 عالميا سنة 2013 وهو اعلى ترتيب تبلغه لتحسن قليلا سنة 2014 وتبلغ المركز 139 عالميا ثم بدأت في التراجع مجددا من سنة 2015 الى سنة 2020 لتبلغ المرتبة 152 عالميا سنة 2020.

ويرجع ذلك الى عدد الإجراءات الكثيرة المطلوبة لبدء نشاط تجاري حيث بلغ بين 13 و14 اجراء خلال الفترة 2010-2015 و12 اجراء خلال الفترة 2016-2020 وهو عدد كبير جدا من الإجراءات إذا ما قارنه بعدد الإجراءات المطلوبة في الامارات العربية المتحدة وهو 4.5 اجراء. وقد بلغت الفترة الزمنية للقيام بهذه الإجراءات ما بين 25 يوم و18 يوم خلال الفترة بين 2010-2020. وبلغت تكلفة انجاز هذه الإجراءات ما بين 10.9% و13% من متوسط الدخل القومي للفرد خلال نفس الفترة. اما الحد الأدنى لراس المال المطلوب لتأسيس شركة فقد تروح بين 23.6% و34% خلال الفترة ما بين 2010-2016 وانخفض الى 0 خلال الفترة الموالية.

مؤشر التعامل مع تراخيص البناء: من خلال الجدول يتضح لنا ان ترتيب الجزائر في مؤشر استخراج تراخيص البناء قد عرف تراجعاً في الترتيب خلال المدة من 2010 الى غاية 2013 من المرتبة 110 عالميا الى المرتبة 138 عالميا وتحسن ترتيبها قليلا بين سنتي 2014 و2016 لتحتل المرتبة 122 عالميا وتراجعت الى المرتبة 130 عالميا سنة 2017 لتتراجع بعدها الى المرتبة 146 عالميا سنة 2018 ثم تحسن الترتيب قليلا سنتي 2019 و2020 لتحتل المرتبة 117 و121 عالميا على التوالي.

والسبب في ذلك عدد الإجراءات الكثيرة المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء حيث تروحت بين 17 و20 اجراء خلال الفترة 2010-2020، وقد بلغت المدة الزمنية اللازمة للقيام بهذه

الإجراءات واستخراج تراخيص البناء ما بين 131 و 281 يوم خلال نفس الفترة، اما التكلفة الرسمية (دون احتساب الرسوم غير الرسمية) للقيام بإجراءات استخراج تراخيص البناء ما بين 0.9 و 61.4% من قيمة المستودع خلال نفس الفترة.

مؤشر توصيل الكهرباء: من خلال الجدول يتضح لنا ترتيب الجزائر في مؤشر توصيل الكهرباء حيث احتلت المرتبة 165 عالميا سنتي 2011 و 2013 وتحسن ترتيبها سنة 2014 لتحتل المرتبة 150 عالميا و 147 عالميا سنة 2015 لتستمر في التحسن من سنة الى أخرى بين سنتي 2016 و 2019 حيث تقدمت الى المرتبة 96 عالميا سنة 2019 وتراجعت سنة 2020 الى المرتبة 102 عالميا ومرد ذلك كثرة الإجراءات وارتفاع الوقت المستغرق والتكلفة لتوصيل الكهرباء.

وقد بلغ عدد الإجراءات اللازمة لتوصيل التيار الكهربائي بين 5 و 6 إجراءات، وبلغ الوقت المستغرق للربط بالتيار الكهربائي بين 180 و 83 يوم، اما تكلفة توصيل الكهرباء فقد تراوحت بين 1774 و 863.1% من دخل الفرد خلال الفترة 2010-2020.

مؤشر تسجيل الملكية: يتضح لنا من خلال الجدول ترتيب الجزائر في مؤشر تسجيل الملكية حيث جاءت في المراكز الأخيرة خلال الفترة من 2010-2020 حيث احتلت المرتبة 160 و 165 عالميا سنتي 2010 و 2011 على التوالي لتتراجع الى المرتبة 172 سنتي 2012 و 2013 وتحسن ترتيبها قليلا سنتي 2014 و 2015 باحتلالها المرتبة 156 و 157 عالميا على الترتيب ثم تراجعت الى المرتبة 163 سنة 2016 وتراجعت بعد ذلك الى المرتبة 165 سنتي 2019 و 2020 ويعود السبب الأساسي في ذلك الى كثرة الإجراءات وارتفاع الوقت المستغرق والتكلفة الرسمية لتسجيل الملكية.

بلغ عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية بين 10 و 11 اجراء، والوقت المستغرق لإنهاء إجراءات تسجيل الملكية يتراوح بين 47 و 63 يوم، وبلغت التكلفة الرسمية لإكمال إجراءات تسجيل الملكية ما بين 7 و 7.1% من قيمة العقار خلال الفترة من 2010 الى 2020.

مؤشر الحصول على الائتمان: نلاحظ من خلال الجدول ان الجزائر في مؤشر الحصول على الائتمان تحتل مراتب متأخرة حيث احتلت المرتبة 135 عالميا سنة 2010 لتتراجع الى المرتبة 152 سنة 2012 وتحسن ترتيبها قليلا سنة 2013 لتحتل المرتبة 129 عالميا ثم بعد ذلك بدأت في التراجع من سنة الى أخرى من المركز 169 عالميا سنة 2014 الى الترتيب 181 عالميا سنة 2020 بسبب حصولها على درجات منخفضة في معظم المؤشرات الفرعية.

حصلت الجزائر في مؤشر قوة الحقوق القانونية على درجات تتراوح بين 2 و3 درجات من أصل 12 درجة، وهذا دليل على ان قوانين الضمانات والافلاس ليست مصممة بشكل جيد يسمح بتوسيع نطاق الحصول على الائتمان، وتراوحت قيمة مؤشر عمق المعلومات الائتمانية بين 0 و4 درجات من أصل 8 درجات وهذا دليل على نقص او انعدام توافركم ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة او الخاصة للمعلومات الائتمانية، اما بخصوص مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية فقد تراوح بين 0 و3.6% من عدد السكان الراشدين، أي ان عدد الافراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة او الائتمان القائم (غير المسدد) تتراوح بين 0 و3.6% من عدد السكان البالغين وهي نسب جد منخفضة، اما مؤشر تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين) فهو 0% خلال الفترة من 2010-2020 وهذا يدل على انه ليس هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس اعماله في الجزائر.

مؤشر حماية مستثمري الأقلية: من خلال الجدول يتضح لنا ان الجزائر كانت في ترتيب متوسط نوعا ما في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية سنة 2010 حيث احتلت المرتبة 73 عالميا لكنها بدأت في التراجع في الترتيب عام بعد عام حيث تأخرت الى المرتبة 123 عالميا سنة 2015 وواصلت تراجعها في الترتيب الى ان بلغت المرتبة 179 عالميا سنتي 2019 و2020.



مؤشر دفع الضرائب: يوضح لنا الجدول ان الجزائر في المراتب الأخيرة عالميا في مؤشر دفع الضرائب حيث احتلت المراتب ما بين 168 و176 عالميا خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2015 وتحسنت قليلا في الترتيب في الفترة الموالية أي ما بين 2017 و2020 اين تراوح ترتيبها ما بين 155 و158 عالميا، وهذا دليل على وجود صعوبات وجمود في السياسة الضريبية وأنظمة تحصيل الضرائب المفروضة.

ومن خلال مكونات مؤشر دفع الضرائب في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 يتضح لنا انه بالنسبة لعدد مدفوعات الضرائب أي عدد المرات التي يتردد فيها المستثمر على مؤسسات الضرائب لسداد الاشتراكات والمستحقات السنوية الإلزامية خلال السنة فقد تراوحت بين 27 و34 مرة، في حين بلغ الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال اعداد ملف المحاسبة الضريبية وسداد جميع الضرائب بين 265 و451 ساعة سنويا، اما اجمالي سعر الضريبة والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من اجمالي الأرباح التجارية فقد تراوح خلال هذه الفترة بين 65.6 و73% من اجمالي الأرباح التجارية.

مؤشر التجارة عبر الحدود: من خلال الجدول يتضح لنا ان ترتيب الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود خلال الفترة 2010-2015 تراوح بين المرتبة 122 و131 عالميا وتراجعت الى المراكز الأخيرة في الفترة الموالية بين 2016-2020 حيث تراوح ترتيبها بين المرتبة 172 و181 عالميا. وهذا دليل على ان هناك صعوبات كبيرة للقيام بالتجارة عبر الحدود وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

عدد الوثائق اللازمة للتصدير هي 8 وثائق، والوقت اللازم للقيام بعملية التصدير هو 17 يوم، في حين تراوحت تكلفة التصدير بين 1248 و1270 دولار للحاوية.

اما بالنسبة للاستيراد فان عدد الوثائق المطلوبة للقيام بعملية الاستيراد هي 9 وثائق، وبلغ الوقت المستغرق للقيام بالاستيراد بين 23 و 27 يوم، في حين بلغت تكلفة الاستيراد ما بين 1318 و1428 دولار للحاوية.

مؤشر انفاذ العقود: من الجدول يتبين لنا ترتيب الجزائر في مؤشر انفاذ العقود خلال الفترة 2010-2020 حيث تراوح ترتيبها بين 120 و126 عالميا خلال الفترة 2010-2015 وتقدمت قليلا في الترتيب في الفترة الموالية لتحل المركز 106، 102، 103 سنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 على التوالي.

وهو ما يدل على ان النظام القضائي في الجزائر غير فعال وكفاء بما يكفي للتعامل مع الشركات المتعثرة بشكل يساعد المستثمرين الجدد على بدء انشطتهم الاستثمارية، إضافة الى عدم مرونة النصوص القانونية والاجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

بلغ عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود ما بين 45 و46 اجراء، كما تحصلت الجزائر على تنقيط 5.5 من أصل 18 درجة في مؤشر جودة الإدارة القضائية، وبلغت الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضايا وإصدار الحكم بشأنها 630 يوم، في حين قدرت التكلفة الرسمية (دون احتساب الرسوم غير الرسمية) لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحققاته التجارية من الشركة المدينة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها) والتي يعبر عنها بنسبة مئوية من قيمة المطالبة ما بين 19.9% و22%.

مؤشر التعامل مع حالات الاعسار (اغلاق المشروع): من خلال الجدول يتبين لنا ان ترتيب الجزائر كان متوسط في مؤشر تسوية حالات الاعسار سنتي 2010 و2011 حيث احتلت المرتبة 51 و52 عالميا على التوالي ثم بعدها تراجع في الترتيب من سنة لأخرى الى ان بلغت المرتبة 97 عالميا سنة 2015 لتحسن قليلا في الفترة الموالية 2016-2020 اين تراوح ترتيبها بين المرتبة 73

و81 عالميا. وهذا يدل على ان هناك صعوبات في اغلاق المشروع في حالة التعثر وذلك يرجع الى عدة أسباب أهمها:

بلغ معدل استرداد الدائنين بمختلف انواعهم (المقرضين، مصلحة الضرائب والعاملين بالشركة) لديونهم ومستحقاتهم القائمة تجاه الشركة المتعثرة او المعلن افلاسها، (معبّر عنها بعدد السنوات المستردة من كل دولار قائم في ذمة الشركة المتعثرة لصالح الدائنين) بين 41 و50.8 سنت لكل دولار، وبلغت الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط واغلاق الاعمال بين سنة و3 سنوات، في حين بلغت تكلفة اعلان الإفلاس واغلاق الاعمال والتي تتضمن جميع التكاليف الخاصة بعملية التصفية وإعلان الإفلاس بما فيها تكاليف اللجوء للقضاء واتعاب المحاماة والمحاسبين القانونيين وغيرها، (معبّر عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة) 7% من قيمة الشركة.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة تدبذب كبير في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الوارد اليها وهو ما يوضحه لنا الجدول التالي:

الجدول 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر الوحدة: (بالمليون دولار)

السنوات	تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	السنوات	تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
2010	2301	2016	1636
2011	2580	2017	1232
2012	1499	2018	1475
2013	1693	2019	1382
2014	1507	2020	1143
2015	-587	2021	870

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سنوات مختلفة للبنك العالمي متوفرة على الموقع www.doingbusiness.org، وتقارير سنوات مختلفة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار متوفرة

على الموقع <https://www.dhaman.net/ar/corporate-publications/#annual-report>

والشكل التالي يوضح تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2010-2021
الشكل 2: تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2010-2021



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابق يتضح لنا حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 2010-2020 حيث كانت هذه التدفقات سنّي 2010-2011 بين 2301 و2580 مليون دولار وانخفضت سنة 2012 الى 1499 مليون دولار ثم ارتفع حجم هذه التدفقات الى 1693 مليون دولار سنة 2013 لينخفض مرة أخرى سنّي 2014 و2015 حيث بلغ على التوالي 1507 مليون دولار و-587- وذلك بسبب ازمة تراجع أسعار النفط وبعد صدور قانون الاستثمار الجديد 09/16 سنة 2016 ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليلعب 1636 مليون دولار سنة 2016 لكن سرعان ما انخفض حجم هذه التدفقات وعرف عدة تذبذبات في السنوات الموالية بحيث كان يتراوح بين 1232 مليون دولار و 1475 مليون دولار خلال الفترة 2017-2019 لتأتي بعد ذلك ازمة كورونا سنة 2020 التي اثرت على تدفق الاستثمارات الأجنبية على العالم عموما وعلى الجزائر خصوصا حيث انخفض الى 1143 مليون دولار و 870 مليون دولار سنّي 2020 و2021 على التوالي.

خاتمة: من خلال هذه الورقة البحثية يتضح لنا ان أي مستثمر او رجل اعمال يبحث عن الدولة التي تمنحه سهولة في تنفيذ مشروعه من حيث الإجراءات والوقت والتكاليف إضافة الى البنى التحتية المتوفرة بها ونظام الضرائب المعمول به والنظام المصرفي لهذه الدولة، لذلك يعتمد بشكل كبير على مؤشر سهولة الاعمال والمؤشرات الفرعية له من اجل اختيار الدولة التي يجسد عليها مشروعه، والجزائر تعاني تأخرا كبيرا في الترتيب في المؤشر العام لسهولة الاعمال وفي المؤشرات الفرعية العشر لهذا المؤشر وهو ما جعلها تعاني من نقص كبير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا دليل على التعقيدات التي يتسم بها مناخ الاعمال في الجزائر كالبيروقراطية والرشوة والفساد وعدم ثبات القوانين وضعف النظام المصرفي بالإضافة الى كثرة الضرائب. ومن خلال ما سبق توصلنا الى النتائج التالية:

- يعد المؤشر العام لسهولة الاعمال والمؤشرات الفرعية له مؤشرات هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتماد المستثمرين عليها في تجسيد مشاريعهم.
- الجزائر تحتل مراتب متأخرة في مؤشر سهولة الاعمال والمؤشرات الفرعية له وهو ما جعلها تعاني من نقص كبير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اليها.
- يتسم مناخ الاستثمار في الجزائر بالتعقيدات وكثرة الإجراءات وارتفاع التكاليف.
- تعاني الجزائر من ضعف البنى التحتية والخدمات المقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعاني الجزائر من ضعف كبير في الجهاز المصرفي، إضافة الى كثرة وتعدد الضرائب المفروضة على النشاط الاستثماري.

اهم الاقتراحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر:

- ضرورة تبسيط الإجراءات وخفض التكاليف وتوفير البنى التحتية للمستثمرين.
- العمل على استقرار القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار.
- محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية المتفشية بشكل كبير.

- تحسين البنى التحتية وتوفير المتطلبات الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- ضرورة اصلاح المنظومة المصرفية ونظام الضرائب.

قائمة المراجع:

أ-الكتب

- 1- محمد احمد دريد. (2016). الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات. عمان- الاردن: دار
المجد للنشر والتوزيع.
- 2- عمر عبد الهادي سليمان . (2009). الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيعة في الاقتصاد
الاسلامي والاقتصاد الوضعي. عمان -الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
- 3- باسم حمادي الحسن. (2014). الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI) عقود التراخيص النفطية واثرها
في تنمية الاقتصاد. بيروت-لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 4- حسن كريم حمزة. (2011). العولمة المالية والنمو الاقتصادي. عمان، الاردن: دار صفاء للنشر
والتوزيع.
- 5- عبد السلام ابوقحف. (2001). اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي. مصر: مكتبة ومطبعة
الاشعاع الفنية.
- 6- محمود علي الشرفاوي. (2016). النمو الاقتصادي وتحديات الواقع. عمان، الاردن: دار غيداء
للنشر والتوزيع.
- 7- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء
الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

8- Buxheli.B .(2010). What is the attractiveness of albania for FDI flow ?Germany.

9- Guir Roger .(1984) .*l'investissement direct et les firmes multinationales*.paris

ب-المقالات:

- 1- محبوب فاطمة. (بلا تاريخ). تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016. مجلة
الحقوق والعلوم الانسانية-العدد الاقتصادي-32، الصفحات 318-327.

- 2- فييحة بكتاش، واحلام بوعزارة . (أكتوبر، 2020). تحليل تطور مؤشرات بيئة اداء الاعمال في الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية، الصفحات 319-337.
- 3- خيارى زهية. (15 09, 2019). مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الصفحات 289-302
- 4- شيخ ناجية. (27 10, 2016). يوم دراسي. مناخ الاعمال في الجزائر واثره على الاستثمارات، 139-140. تيزي وزو - الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- 5- عبد الحق طير، محمد قويدري، وغريب بولرباح. (جوان، 2017). جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الاشارة الى حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (06)، الصفحات 145-164.
- 6- عبد المالك بضياف، و امال براهيمية. (19 12, 2019). تحليل اداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الاعمال ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الصفحات 784-798.

ج- الاطروحات والمذكرات:

- والى سهيلة. (2010). مذكرة ماجستير. الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الاعمال في الجزائر. جامعة الجزائر، كلية الحقوق.

د- التقارير:

- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (12, 2014). نشرة فصلية العدد الرابع. بيئة اداء الاعمال في الدول العربية 2015، 24. الكويت.
- 2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2022). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022. الكويت.
- 3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (1993). التقرير السنوي. الكويت.
- 4- حسين عبد المطلب الاسرج. (2005). سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية. الكويت: بنك الكويت الصناعي.
- 5- صندوق النقد الدولي. (2002). وضع الاستثمار الدولي. واشنطن. تم الاسترداد من

<https://www.imf.org/external/np/sta/iip/guide/ara/iipara.pdf>

6- البنك العالمي. (2023). موقع البنك العالمي. تم الاسترداد من

<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/international-debt-statistics/series/BX.KLT.DINV.CD.DT>

7- UNCTAD. (2009). RAPPORT. NEW YORK.

8- البنك العالمي. (2005). مناخ استثماري افضل للجميع. البنك العالمي. متوفر على

الموقع:

[doi:https://documents1.worldbank.org/curated/en/237261468140047302/pdf/30500.pdf](https://documents1.worldbank.org/curated/en/237261468140047302/pdf/30500.pdf)